

تقرير الشال

السنة الأخيرة من عمر الخطة لن تكفي لتحقيقها

«الشال»: أهداف التنمية لم تتحقق على أرض الواقع



البنوك شطبت نحو 8,1 مليارات دينار من قروضها المتعثرة

يقارب 31,5٪، و21,2٪ لـ «بيتك»، أي إن اثنين من البنوك استحوذتا على ما نسبته 52,7٪، وسبعة البنوك الأخرى اكتفت بما نسبته 47,3٪، أُنشأها «البنك الدولي» بنسبة 2,6٪، ثم «بنك بوبيان» بنسبة 4,1٪، وهما بنكان إسلاميان. وتذكر النشرة الإحصائية (مايو 2013) لبنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، القائمة من البنوك المحلية، قد بلغت نحو 27,8 مليار دينار، كما في مايو 2013، وهو ما يمثل نحو 56٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية، مرتفعة بنحو 3,7٪، عن نهاية عام 2012، والبالغة نحو 26,8 مليار دينار. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية للقروض الاستهلاكية نحو 1,085 مليار دينار (3,7٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية، وبنمو بنحو 4,5٪ مقارنة بنهاية عام 2012، وبلغت قيمة القروض المسجلة نحو 4,440 مليار دينار (3,3٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية، وبنمو بنحو 6,7٪ مقارنة بنهاية عام 2012، وبلغت قيمة قروض شراء الأوراق المالية نحو 2,668 مليار دينار (25,4٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية) ومنخفضة بنحو 1,2٪ مقارنة بنهاية عام 2012. وبشكل عام، تؤكد التطورات على أداء البنوك بأنها في الاتجاه السليم، ورغم استمرارها في أخذ المخصصات، إلا أن مستويات ربحيتها في تحسن، وقد تشهد تحسنا إضافيا، في الربع الثاني، مع التحسن الذي طرأ على أسعار الأصول - عقارات وأسهمها - التي تمثل صلب رهناتها ووسيلة مدينتها في سداد مديونياتهم.

«صندوق النقد» خفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى 3,1٪

في عام 2014، ولكن ضمنها تفاوت كبير بين نمو دولة وأخرى، فالصين، رغم تعرض توقعات النمو لها إلى خفض كبير، بحدود 3,3٪، في عام 2013 و6,6٪ في عام 2014، يتوقع لها التقرير أن تنمو بمعدل 7,8٪ في عام 2013، و7,7٪ في عام 2014، تظل معدلات عالية، ولكن خطورتها أن التعديل عكس توقعات من ارتفاع معدلات النمو في عام 2014. إن انخفاضها عن مستوى عام 2013، وبينما لم تتعرض توقعات النمو للهند إلى الخفض نفسه وظلت عند مستوى 5,6٪ و6,3٪، تعرضت البرازيل لأكبر خفض لتوقعات نموها بنحو 5,5٪ و0,8٪، للسنين على التوالي، ويقدر لها أن تنمو بنحو 2,5٪ و3,2٪، للسنين على التوالي. ويشارك البرازيل في ضعف الأداء شريكها الأخران في مجموعة البريكس - BRICS، روسيا التي تعرضت لتوقعات النمو فيها لخفض كبير بنحو 9,9٪ و0,5٪ لتتجه نحو 2,5٪ و3,3٪، في التوقعين على التوالي، وجنوب أفريقيا التي تعرضت لخفض قاس بحدود 0,8٪ و-0,4٪، لتتحقق نموا ضعيفا بحدود 2,9٪ و2,0٪، للسنين على التوالي. ولم تتعرض توقعات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الخفض بذكر، بين تقريرَي أبريل ويوليو، ولكن معدلات النمو المتوقعة لها في عامي 2013 و2014 ظلت ضعيفة، مقارنة بمعدلاتها التاريخية، وبتدهور هو استمرار توقعات الصندوق بانخفاض أسعار النفط بنحو 4,7٪ في عام 2013، واستمرار انخفاضها بنحو 4,7٪، أيضا، في عام 2014، واستمرت توقعات الانخفاض، رغم الدعم الذي تكسبه أسعار النفط من المخاطر الجيوسياسية في المنطقة، وبعد أحداث مصر، وأخيرا.

ذكر التقرير أن وكالة «موديز» العالمية، وهي واحدة من أكبر ثلاث مؤسسات تصنيف ائتماني، أبقت النظرة المستقبلية للقطاع المصرفي مستقرة، بينما توقعت تحسنا في الأرباح لدى البنوك الكويتية في الفترة القادمة، وذكرت الوكالة أن البنوك شطبت نحو 760 - نحو 8,1 مليارات دينار - من القروض المتعثرة التي وصلت إلى الذروة في عام 2009، بعد تجنب مخصصات كافية، كما توقعات بأن يبقى النظام ممولا بالدرجة الأولى من الودائع، ويرى التقرير أن القروض المتعثرة في النظام المصرفي الكويتي تستقر عند نسبة 30٪، أي أقل مما كانت عليه في عام 2009 عندما بلغت نحو 40,4٪. ويذكر «مركز الجمان» أن أرباح البنوك ارتفعت بنحو 42,8٪ في الربع الأول من عام 2013، مقارنة بنتائج الربع الأول من عام 2012، رغم ارتفاع المخصصات - وثابتة تقريبا حال استبعاد حقوق الأقلية في الأرباح - ليلعب صافي الأرباح (بعد المخصصات) نحو 172,9 مليون دينار من نحو 288 مليون دينار لصافي الأرباح (قبل المخصصات). وغير مأخوذ في الاعتبار نمج بيانات بنك بوبيان ضمن بيانات بنك الكويت الوطني، وتبقى المخصصات، غير الضرورية، أرباحا، يمكن استدعاؤها عند الحاجة، أو احتياطي مخاطر، يمكن إلغاؤها، متى انحسرت المخاطر. وتختلف البنوك في نسبة مخصصاتها إلى تكلفة قروضها وسلفياتها، فأغلاها لـ «بنك الأهلي المتحد» بنحو 7,9٪، ثم لـ «بيتك» بنحو 6,4٪، وأنها لـ «بنك بوبيان» بنحو 2,6٪، بينما المعدل العام للبنوك التسعة هو 5,1٪. وما زال تركيز القروض والسلفيات مرتفعا، فنصيب بنك الكويت الوطني، من صافي القروض والسلف،

بـ 30٪ و14,000 وظيفة جديدة للكويتيين في القطاع الخاص. يبقى هدف زيادة نسبة العمالة الكويتية، في القطاع الخاص، من إجمالي العمالة الكويتية، والذي لم يتحقق بدوره، فالنسب تتراوح بين 20,7٪ و20,5٪، ولأعوام 2010 و2011 و2012، على التوالي، أي أننا أمام حالة أخرى من تذبذب اتجاه المؤشر وانخفاضه بنحو 9,1 نقاط مئوية، أي نحو 30,3٪، عن النسبة المستهدفة والبالغة 30٪. وأهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لخطة التنمية، مثل إصلاح التركيبة السكانية والعمالة، لم تتحقق بعد مضي ثلاثة أرباع عمر الخطة، ولا توجد مؤشرات واضحة بشأن تحقيق الأهداف، خلال المدة المتبقية من عمرها، وهي شهور تسعة، فقط، بل إن مؤشرات مثل تلك المتعلقة بالتركيبة السكانية تشير إلى أننا نسير باتجاه معاكس للخطة، وسرعة سيرنا في الاتجاه الخطأ تزداد.

وهو محدد في الخطة، وسرعة تغير التركيبة السكانية، في الاتجاه الخطأ، تزداد. أما فيما يخص العمالة فإن الخطة تحدد هدف رفع نسبة العمالة الكويتية، من إجمالي العمالة في الكويت، إلى 21٪، ورفع نسبة العمالة الكويتية، من إجمالي العمالة في القطاع الخاص، إلى 4,4٪، في الأعوام 2010 و2011 و2012، على التوالي، في إشارة إلى أن النسبة تتحرك في الاتجاه الموافق للخطة، لكنها بعيدة عن تحقيق الهدف، حيث تقل نسبة العمالة الكويتية في إجمالي القطاع الخاص من إجمالي العمالة الكويتية إلى 30٪، وهذه الأهداف، جميعها، من المفترض أن تتحقق بنهاية الخطة في 31 مارس 2014، وعلى أرض الواقع، وبالنظر إلى البيانات الحكومية نجد الصورة، على أفضل تقدير، ملتبسة من حيث تحقيق أهداف الخطة، مع ميل نحو الفشل، إذ نرى أن نسبة العمالة الكويتية من إجمالي العمالة في الكويت، إذ ارتفعت من 16,9٪ إلى 17,5٪، بين عامي 2010

والخطة هدفا محدد برقم، هو رفع نسبة الكويتيين من السكان إلى 34٪ بنهاية الخطة، أي 31 مارس 2014، إضافة إلى هدف آخر هو ثبات عدد غير الكويتيين، خلال سنوات الخطة الأربع. هذا من حيث الأهداف، أما في الواقع وحسب البيانات الحكومية فإن نسبة الكويتيين في الكويت، مستمرة في الانخفاض، وبوتيرة متسارعة، من 32,1٪ نهاية عام 2010، مروراً بـ 32٪ عام 2011 وحتى 31,7٪ نهاية عام 2012، وهو ما يعني حكما أن نسبة غير الكويتيين تزداد، وبوتيرة متسارعة، وأن أعدادهم ليست ثابتة. كما استهدفت الخطة، بل وترتفع، وبوتيرة متسارعة، أيضا، من نحو 2,43 مليون نسمة نهاية عام 2011 مرورا بـ 2,51 مليون عام 2010 إلى 2,61 مليون نهاية عام 2012، أي إن الحكومة لم تفشل في تحقيق هدف الخطة في رفع نسبة الكويتيين من السكان، فحسب، بل إن اتجاه تغير التركيبة السكانية معاكس لما

تناول تقرير الشال خطة التنمية في سنتها الأخيرة 2013/2014 حيث قال أننا دخلنا، مع بداية شهر أبريل الماضي، السنة المالية الأخيرة من خطة التنمية، واسمها الرسمي «الخطة الإنمائية منسوبة للأجل 2010/2011 - 2014/2013»، والتي تمتد لأربع سنوات مالية، وعتقد أنه من المفيد جرد ما تم تحقيقه من بعض أهم أهداف الخطة، وتحديد الأهداف المحددة بالأرقام، والتي نختار منها هدفين هما التركيبة السكانية والعمالة، ونختارهما لتوافر بيانات حكومية، حديثة كافية، عنهما، واستنتاجنا بعد مراجعة البيانات هو أن أهداف خطة التنمية لم تتحقق على أرض الواقع، والأرجح أن هذه السنة المالية، الحالية والأخيرة، من عمر الخطة، لن تكفي لتحقيقها. وذكر التقرير إنه من حيث التركيبة السكانية، والتي يعتبر اختلالها المستمر، لصالح غير الكويتيين، خطرا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، فقد حددت

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي حول الإدارة العامة للكويت إن أسبوعا يفصل الكويت عن ثالث انتخابات نيابية عامة، في أقل من 18 شهرا، وظلت الكويت نحو 21 شهرا في فراغ تشريعي، أي من دون مجلس أمة دستوري، وبانتقاء انتخابات نهاية الأسبوع الحالي لا ضمانة أيضا بعدم إبطال المجلس القادم.

وذكر التقرير أنه مرت حقبية ما قبل الانتخابات الحالية بفتور ظاهر، أي فاقدة للحماس والإثارة، إما لانخفاض حجم الثقة نتيجة تكرار الخطايا والإبطال، وإما لفقدان الثقة في احتمالات الإصلاح أو حتى وقف الترددي، وإما للمقاطعة المقصودة، وإما لإجرائها في الصيف، وإن حدث ذلك مرتين في العقد الفات، ولكن يضاف إليه إجراؤها في شهر رمضان.

ورشح للانتخابات القادمة كم كبير من المرشحين، في حدود 400 مرشح قبل الشطب، وذلك يعني أن نحو واحدا من كل 8 مرشحين له فرصة عالمية، ولكن نسبها متفاوتة بين دائرة وأخرى. وتبلغ هذه النسبة أفضلها في الدائرة الثانية، أو نحو واحد من كل 4 مرشحين، ثم نحو 5-1 للدائرة الأولى، ثم نحو 6-1 للدائرة الثالثة ثم نحو 11-1 للدائرة الرابعة،



أسبوع يفصل الكويت عن ثالث انتخابات تشريعية

وشجع التغاضي عن الفساد والإفساد على زيادة إقبال المهتمين بالرشوة لتصدر المشهد السياسي في التشريع والرقابة، بدعم ظاهر من المهتمين بتقديم الرشى، ويبلغ عدد من عليهم شبهة رشي 9 مرشحين من أصل 13 متهمًا، إضافة إلى الكثيرين ممن اتهمتهم لجنة السلوك. يحدث ذلك وهي المرة الأولى التي يتصدر ويتصدى فيها المهتمون بالرشوة المشهد السياسي وبعضهم شارك في لجنة حماية الأموال العامة في مجلس الأمة السابق، بينما في الكويت سجناء رأي شباب في هذا الصنف القاطن.

وتلك هي المؤشرات الأولية، والانتخابات وإفرازاتها ستكون القاعدة الأساس لتشكيل الإدارة العامة القادمة، ومن الواضح أن الرشوة بالمال أو الرشوة بالمنصب، كما حدث في قرارات التعيينات الأخيرة التي اتخذها مجلس الوزراء، هي دعائم تلك الإدارة. وبينما عنوان النجاح والفشل هما كفاءة نزاهة أو عدم كفاءة وعدم نزاهة، يبدو أن معاناة الكويت ستستمر، مع تشكيل الإدارة العامة القادمة، بفرعها، الرقابي والتشريعي، من جانب، ومع والتنفيذي من جانب آخر، ولكن في ظروف قد لا يسمح فيها الوقت بالتعويض.

وطلت الغالبية الساحقة للمعارضة في المجلس المبطّل (1) عازقة عن الترشح أيضا، ما أفقد الانتخابات تلك الندية التي تميزت بها الانتخابات الكويتية، وذلك أضعف سخونتها وهبط بنوعية تشكيل المجلس القادم. وتميزت حقبية الأعداد لمستوى الانتخابات السابقة للمجلس المبطّل (2)، فحتى مع مشاركة تنظيمات سياسية وأفراد كانت مقاطعة بعد قرار المحكمة الدستورية بتحصين مرسوم الصوت الواحد، ظل المنتمون لهذه التيارات والأفراد المستقلون، معظمهم، الذين لديهم حظوظ أكبر بالفوز، عازفين عن الترشح.

ثم نحو 1-15 للدائرة الخامسة، وقد ينخفض العدد الإجمالي، ومعه تتغير تلك النسب، بسبب بقايا باب الانسحاب مفتوحا حتى يوم الانتخابات. وبين التقرير أن الترشح من زاوية كيف ظل ملبسا لمستوى الانتخابات السابقة للمجلس المبطّل (2)، فحتى مع مشاركة تنظيمات سياسية وأفراد كانت مقاطعة بعد قرار المحكمة الدستورية بتحصين مرسوم الصوت الواحد، ظل المنتمون لهذه التيارات والأفراد المستقلون، معظمهم، الذين لديهم حظوظ أكبر بالفوز، عازفين عن الترشح.

«الوطني»: 10 مليارات دينار فائضا في ميزانية الكويت للسنة المالية 2013-2014

أسعار النفط بلغ رقما قياسيا قدره 107 دولارات للبرميل في تلك السنة. وإذا جاء الإنفاق بنسبة 10٪ إلى 20٪ دون توقعات الحكومة كما توقع التقرير فإنه يمكن حينها أن يتراوح فائض الميزانية ما بين 12,8 و15,0 مليار دينار، وذلك قبل اقتطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وأفاد التقرير بأن التوقعات للسنة المالية الحالية 2013/2014 ترتبط بسيناريوهاتنا الثلاثة، التي تتوقع أن تتراوح أسعار النفط في نطاق ضيق ما بين 94 و100 دولار للبرميل. ويبلغ الإنفاق المبدئي المخصص في الميزانية لهذه السنة المالية 21,2 مليار دينار. وبافتراض أن الإنفاق سيكون أقل بنسبة 5٪ إلى 10٪ دون المصروفات المعتمدة في الميزانية، فمن المتوقع أن يبلغ الإنفاق ما بين 8,1 و11,2 مليار دينار، وذلك قبل اقتطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وسيعادل ذلك ما بين 17٪ و23٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام 2013، وسيمثل فائض الميزانية الخامس عشر على التوالي للكويت.

يوميا مما كان متوقعا في النصف الثاني من العام 2013، فإن أوبك ستحتاج لإجراء تخفيضات أكبر في إنتاجها من أجل منع تدهور أسعار النفط بشكل كبير. ووفق هذا السيناريو، سينخفض سعر خام التصدير الكويتي إلى حوالي 95 دولارا للبرميل في النصف الثاني من العام 2013، وإلى ما دون 90 دولارا للبرميل في بداية السنة القادمة. وجاء في التقرير إنه إذا اتت الإمدادات من خارج أوبك أقل بمقدار 0,3 مليون برميل يوميا من المتوقع في النصف الثاني من العام 2013، فسوف يدعم أسعار النفط فوق مستوى 100 دولار، وفي هذه الحالة، سيحوم سعر خام التصدير الكويتي فوق 100 دولار بقليل لباقي السنة، وذلك قبل أن يتراجع بشكل طفيف في الربع الأول من العام 2014. وستبقى أوبك بحاجة لخفض إنتاجها في بداية السنة القادمة من أجل منع هبوط الأسعار أكثر من ذلك. وأشار التقرير إلى أنه رغم ان الحسابات النهائية لسنة المالية 2012-2013 لم تصدر بعد يتوقع أن تكون الميزانية قد سجلت فائضا هائلا إذ أن معدل

في العام 2013، حيث تخفف التراجعات في إنتاج أوبك من الإمدادات القوية للدول من خارج أوبك، وتوقع التقرير أن تتراجع أساسيات السوق النفطية في النصف الثاني من السنة، رغم احتمال أن يمنع التدهور في إنتاج الأوبك من المستهدف غير الرسمي لأوبك والبالغ 100 دولار. وبناء على السراي الأكثر تشاؤما مركز دراسات الطاقة الدولي بارتفاع قدره 0,8٪ في الطلب العالمي على النفط، وزيادة كبيرة قدرها 1,3 مليون برميل يوميا في إنتاج الدول من خارج أوبك والذي يقلل منه جزئيا الخفض في إنتاج أوبك، فإن المخزونات النفطية العالمية يمكن أن ترتفع بقدر متواضع يبلغ 0,6 مليون برميل يوميا في العام 2013. وفي هذه الحالة، فإن سعر خام التصدير الكويتي سترجع بنسبة قليلة فقط في النصف الثاني من السنة، ولكنه سيبقى قريبا من معدله في الربع الثاني من العام 2013 والبالغ 100 دولار للبرميل. وذكر التقرير أن إمدادات الدول من خارج أوبك جاءت أقوى بمقدار 0,3 مليون برميل

الإيراني إلى 2,6 مليون برميل يوميا أي أقل بمقدار 0,5 مليون برميل يوميا تقريبا عن سنة مضت، وذلك نتيجة استمرار العقوبات الدولية. وفي الوقت ذاته، تراجع الإنتاج في بعض الدول الإفريقية المصدرة للنفط من دول أوبك خلال الشهرين الماضيين بسبب أوضاع أمنية أضرت بالقطاع النفطي، بما فيها تظاهرات واضرابات في ليبيا والسرقة والتخريب في نيجيريا. وأشار التقرير إلى أنه قد ارتفع مجموع إنتاج أوبك (بما فيه العراق) أكثر لوصول إلى 30,6 مليون برميل يوميا، أي 0,6 مليون برميل يوميا أعلى من سقف إنتاج أوبك. وجاء ذلك رغم تراجع إنتاج العراق، حيث تراجع الإنتاج بشكل طفيف بمقدار 22 ألف برميل يوميا لوصول إلى 3,1 ملايين برميل يوميا في شهر مايو. ورغم التوقع بارتفاع الإنتاج العراقي في السنة القادمة، فإنه من المحتمل ألا يتحقق ارتفاع كبير بسبب التأخير المستمر في بدء مشاريع رئيسية. وفي المجموع، من المتوقع أن ترتفع إمدادات النفط العالمية بأقل من مليون برميل يوميا

مليون برميل يوميا (1,1٪)، فيما يتوقع أن يرتفع طلب الدول من خارج هذه المنظمة بمقدار 1,3 مليون برميل يوميا (2,9٪). ويتوقع أن تشكل الصين نصف الإنتاج في الطلب العالمي على النفط تقريبا، رغم أن التوقعات الخاصة بالصين قد تم خفضها قليلا لتعكس تراجع النمو. والتوقعات بشأن إمدادات النفط وبين التقرير أن إنتاج النفط لدول أوبك الإحدى عشرة (أي باستثناء العراق) ارتفع للشهر الثاني على التوالي بمقدار 129 ألف برميل يوميا ليصل إلى 27,4 مليون برميل يوميا في شهر مايو. وشهد إنتاج السعودية أكبر ارتفاع منذ 18 شهرا، وذلك بمقدار 144 ألف برميل يوميا ليصل إلى 9,4 ملايين برميل يوميا. وتظهر الأرقام الرسمية ارتفاعا أكبر قدره 347 ألف برميل يوميا ليصل الإنتاج السعودي إلى 9,7 ملايين برميل يوميا. ومن ناحية الإمدادات، يتوقع أن يرتفع الإنتاج النفطي في الدول من خارج أوبك بشكل أكبر هذه السنة، مما زاد من التوقعات بتراجع أساسيات السوق. وذكر التقرير أن التوقعات بشأن نمو الطلب العالمي على النفط في العام 2013 بقيت على حالها تقريبا خلال الشهر الماضي، رغم تراجع التوقعات بشأن الاقتصاد العالمي، ولا تزال الوكالة الدولية للطاقة ترى أن الطلب سيرتفع بمقدار 0,8 مليون برميل يوميا، أو 0,9٪، مقارنة بنسبة 1,0٪ السنة الماضية.

إلى التراجع. ومؤخرا، خفض صندوق النقد الدولي توقعه بشأن النمو الاقتصادي العالمي أكثر لهذه السنة، ويأتي ذلك على خلفية تباطؤ النمو في الأسواق الناشئة (بما فيها الصين)، وركود أكبر في أوروبا، وضعف في توسع الاقتصاد الأمريكي. ومن ناحية الإمدادات، يتوقع أن يرتفع الإنتاج النفطي في الدول من خارج أوبك بشكل أكبر هذه السنة، مما زاد من التوقعات بتراجع أساسيات السوق. وذكر التقرير أن التوقعات بشأن نمو الطلب العالمي على النفط في العام 2013 بقيت على حالها تقريبا خلال الشهر الماضي، رغم تراجع التوقعات بشأن الاقتصاد العالمي، ولا تزال الوكالة الدولية للطاقة ترى أن الطلب سيرتفع بمقدار 0,8 مليون برميل يوميا، أو 0,9٪، مقارنة بنسبة 1,0٪ السنة الماضية.

منذ سنتين ونصف. وأوضح التقرير أن العوامل الموسمية كانت وراء الارتفاع الأخير في الأسعار وعادة ما تشهد فترة الصيف ارتفاعا في الطلب العالمي على النفط، إذ إن موسم القيادة في الولايات المتحدة خلال فترة الإجازة تشهد ارتفاعا في استهلاك الوقود، كما أن منطقة الشرق الأوسط تستهلك نفطا أكثر لسد حاجتها من ارتفاع استخدام التكييف، وتاريخيا ارتفع الطلب على النفط في الربع الثالث مقارنة بالربع السابق بمعدل 1,1 مليون برميل يوميا. وأشار التقرير إلى أن الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن يكون الارتفاع الموسمي أكبر من المعتاد بسبب بدء العمل بمصاف جديدة في الشرق الأوسط. كما أن التراجع الأخير في المخزونات النفطية للولايات المتحدة والخافض من تعطل الشاحنات النفطية عبر قناة السويس (بسبب الاضرابات في مصر)، قد أضادت إلى الضغوط التصاعدية على الأسعار. ولفت التقرير إلى أنه نظرا للتلطّط الأشمل في الاقتصاد العالمي في العام 2013 وارتفاع الإمدادات النفطية، فمن المتوقع أن تنجّه أساسيات السوق

وذلك تلقص هامش الفارق بين مزيج برنت وغرب تكساس المتوسط إلى أدنى مستوى له